

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري

The phenomenon of smuggling in Algerian society

زيكيو مصطفى¹*

¹جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، (الجزائر)، zik.socio@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/01

تاريخ القبول: 2021/10/25

تاريخ ارسال المقال: 2021/09/03

*مصطفى زيكيو

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إجراء دراسة احصائية لظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري بالاستناد إلى الإحصائيات الرسمية التي نحاول من خلالها الكشف عن العوامل التي تساعد في انتشار هذه الظاهرة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو من حيث الخصائص الديمغرافية للأشخاص الموقوفين من طرف المؤسسات المخولة قانونا لمكافحة ظاهرة التهريب، كما سنحاول عرض التوزيع الجغرافي للظاهرة لتحديد الأماكن الأكثر تسجيلا لعمليات التهريب التي تكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة باعتبار أن المواد التي يتم تهريبها خارج الوطن هي مواد مدعمة وموجهة للاستهلاك المحلي من جهة، ومن جهة أخرى فإن المهربين لا يدفعون المستحقات الضريبية، ولهذا تشكل ظاهرة التهريب نزيفا حقيقيا للخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية: التهريب؛ التوزيع الجغرافي للتهريب؛ المواد المهربة؛ النسق الاقتصادي.

Abstract:

This research paper aims to conduct a statistical study of the smuggling phenomenon in the Algerian society based on official statistics, through which we try to uncover factors that help its spread, whether it is social, economic, or related to the demographic characteristics of the smugglers arrested by institutions legally authorized to combat this phenomenon.

Also we will try to present the geographical distribution of the phenomenon to determine the places that record the highest level of smuggling operations that cost the state treasury huge sums, given that the materials that are smuggled outside the country are subsidized materials destined for local consumption on the one hand and on the other hand, smugglers do not pay tax dues, And this is why the smuggling is a real drain on the public treasury.

Keywords: smuggling; geographical distribution of smuggling; smuggled items; economic system.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التهريب نوع من أنواع الخلل أو الإحباط الوظيفي الذي يصيب النسق الاقتصادي نظرا لانعكاساته الجسيمة على الوضع الاقتصادي للدولة والوضع الاجتماعي للأفراد، والجدير بالذكر أن هناك عدة عوامل سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية تتضافر فيما بينها لتكون لنا هذه الظاهرة وبالنظر إلى شساعة الشريط الحدودي للدولة الجزائرية الذي يربطها بعدة دول إفريقية هي تونس، وليبيا، ومالي، والنيجر وموريتانيا، والمغرب، والصحراء الغربية، وهذا ما يجعل السلطات الأمنية المكلفة بحراسة الحدود أمام تحدٍ حقيقي لضبط تلك الحدود باعتبارها من المعالم الرئيسية للسيادة الوطنية، فالمهرب يسعى دوماً إلى تحقيق هدف واحد وهو كسب أكبر قدر ممكن من المال من خلال اللجوء إلى تهريب مواد حيوية تتميز بالاستهلاك الواسع على المستوى المحلي وهي مدرجة ضمن قائمة المواد المدعمة، وهنا يكمن الخطر على خزينة الدولة التي تتضرر مرتين، الأولى تكمن في قيمة الدعم والثانية من خلال عدم تحصيل الضريبة المستحقة لتلك السلع المهربة باعتبار أن هذا النشاط يتم خارج الأطر والتشريعات المعمول بها في الدولة، وتعمل شبكات التهريب المحلية بالتعاون مع الشبكات الأخرى في الدول المجاورة على إخراج السلع التي أشرنا إليها سابقاً وتحصيل العائد المالي بالعملة الصعبة وهذه العملية تؤدي إلى خلق اقتصاد موازي أو غير رسمي من شأنه أن يخلق عدة أضرار للاقتصاد الوطني منها إضعاف العملة الوطنية، وخلق كتلة نقدية خارجة عن سيطرة الدولة، كما يسمح لأصحابها بتبييض تلك الأموال في شكل استثمارات وخاصة في مجال العقار والخدمات، وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي: ما هي العوامل التي تساعد في بروز هذه الظاهرة؟

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي نصبوا إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على ظاهرة التهريب من حيث التوزيع الجغرافي للظاهرة.
- عرض أهم المواد المحجوزة.
- إعطاء تفسير سوسيولوجي لظاهرة التهريب.

مصدر المعطيات:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الإحصاءات التي أفادتنا بها خلية الاعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة التهريب، وتتميز هذه الإحصائيات بالدقة والتنظيم، وتشمل كافة القطر الوطني من حيث عدد القضايا، كما تستخدم أيضاً تقنية توزيع المعطيات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة-ظاهرة التهريب- على الخريطة حسب المنطقة والولايات المتضررة من هذه الظاهرة كما هو وارد في الملاحق الواردة في آخر المقال.

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بظاهرة التهريب، والعقوبات المقررة لها

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المصطلحات التي لها علاقة بظاهرة التهريب، كما سنحاول أيضا أن نتطرق للعقوبات التي أقرها المشرع الجزائري لكبح انتشار هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد النسق الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم الدراسة

سنركز في هذا المطلب على أهم المصطلحات التي لها علاقة بظاهرة التهريب، وسنعرضها على النحو الآتي:

التهريب:

يعتبر من المخالفات القانونية الخطيرة في حقل العلاقات الجمركية، فهذه الجريمة تنتهك القيم الاجتماعية بشكل كبير وتنتهك النظام العام والمصالح الشرعية لمواطني الدول، وجريمة التهريب تجر إلى نتائج وعواقب كبيرة، فهي تهدد الأمن القومي للبلد وذلك في حالات تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من السلع الضارة، وتهدد الأمن الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي¹

التعريف الاقتصادي لظاهرة التهريب:

فسر رجال الاقتصاد التهريب على أنه جميع النشاطات التي لا تخضع لرقابة الدولة فهي تمارس بطريقة غير قانونية مثل تهريب المخدرات، النقود، الأسلحة النارية، المعادن، المسارات... الخ كما جاء ذلك في الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب سنة 1426 الموافق لـ 28 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.²

الاقتصاد غير الرسمي:

يرجع أول استعمال لمصطلح القطاع غير الرسمي إلى المداخلة التي قدمها الاقتصادي كايت هارت (KEITHART) سنة 1971 بمعهد دراسات التنمية بجامعة سوساكس حول موضوع البطالة بالمدن الإفريقية، ويرجع الظهور الرسمي لهذا المصطلح للدراسة التي أعدها المكتب الدولي للعمل سنة 1972 بكينيا حول موضوع «من أجل وضع استراتيجية شاملة حول التشغيل بالدول النامية» التي اقترحت تعريفا للنشاط غير الرسمي على الشكل الآتي: "النشاط غير الرسمي هو مجموعة وحدات منتجة لخيرات أو خدمات بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني تعمل بمستوى صغير مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس المال كعوامل انتاج كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي والعلاقات العائلية الشخصية أو الاجتماعية³

الجريمة الاقتصادية:

احتلت الجريمة الاقتصادية مكانا بارزا في قوانين العقوبات المعاصرة، واكتسبت أهمية كبيرة تفوق على غيرها من الجرائم الأخرى، واختلفت مداها تبعا للنظام الاقتصادي للدولة، إلا أنها تعتبر من الجرائم الحضارية المتحركة والمتجددة والمتطورة نتيجة تطور الوسائل التقنية المستخدمة في ارتكابها وما تمتاز به هذه الجريمة من خصائص تتمثل في تأثيرها الضار والمباشر على الاقتصاد الوطني وتأثيرها السلبي على سياسة الدولة الاقتصادية والمجتمع في ذات الوقت⁴

الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة الجريمة الأكثر خطرا على المجتمع وهي التحدي الأكبر الذي يجسد خطورة العمل الإجرامي، ويبرز خطرها من خلال التنظيم والتخطيط الذي يكفل لها النجاح والاستمرار، بحيث يصعب على مؤسسات العدالة الجنائية أن تطارد الجريمة المنظمة أو أن تمسك بها في عمل غير مشروع ذلك أن الذين يقومون بإعداد الجريمة المنظمة هم في الغالب أصحاب خبرة ودراية بالعمل الذين يقومون به وهم مؤهلون بحسب تلك الخبرة والدراية أن يخططوا لتلك الجريمة بطريقة محكمة تكفل نجاح الجريمة في مجال التنفيذ، ولا يستطيع القضاء أن يفعل أي شيء أمام هذه الجريمة لعدم إمكانية الحصول على أدلة التي تثبت وقوع الجريمة⁵

المواد المهربة:

المواد المهربة متعددة ولكن القاسم المشترك الذي يجمع تلك المواد كونها مواد ذات الاستهلاك الواسع حيث يقوم المهربون بتلبية طلبات السوق الموجودة في الطرف الآخر من الحدود بالتنسيق مع شبكات التهريب المحلية بتحديد المواد الحيوية، ومن ثم تزويدها بالكميات المطلوبة فتصبح الخزينة العمومية تتكبد الخسائر المترتبة عن هذا الدعم الذي يحرم منه المواطن البسيط الذي جعل الدعم من أجله لأن هذه الشبكات تقوم بشراء كل الكميات المعروضة في السوق مما يحدث ندرة في تلك المواد.

المطلب الثاني:

العقوبات المقررة لجريمة التهريب (المديرية العامة للجمارك، 2006)⁶:

انطلاقا من الأمر رقم 05/06 المؤرخ في 18 رجب 1426، الموافق 23 غشت 2005، المتضمن مكافحة التهريب المعدل والمتمم، فقد استوجب القانون عقوبات جاءت كما يلي:

- الحبس من سنة (01) إلى خمس سنوات.
- مصادرة البضائع محل التهريب.
- دفع غرامة تساوي خمس (05) مرات قيمة البضاعة المصادرة.
- و عندما يرتكب فعل التهريب من طرف ثلاثة (03) أشخاص أو أكثر تشدد العقوبة كما يلي:
 - الحبس من سنتين (02) إلى عشر سنوات.

- مصادرة البضائع محل التهريب.
- دفع غرامة تساوي عشر (10) مرات قيمة البضاعة المصادرة.
- عندما تكتشف البضائع المهربة داخل مخابئ أو تجويفات أو أي أماكن أخرى مهيأة خصيصا لغرض التهريب تشدد العقوبة:
 - الحبس من سنتين (02) إلى عشر سنوات.
 - مصادرة البضائع محل التهريب و البضائع المستعملة لإخفاء التهريب.
 - دفع غرامة تساوي عشر (10) مرات قيمة البضاعة المصادرة.
- وعند حيازة داخل النطاق الجمركي مخزن معد ليستعمل للتهريب أو وسيلة نقل مهيأة خصيصا لغرض التهريب:
 - الحبس من سنتين (02) إلى عشر سنوات.
 - مصادرة البضائع محل التهريب و البضائع المستعملة لإخفاء التهريب ووسيلة النقل.
 - دفع غرامة تساوي عشر (10) مرات قيمتي البضاعة المصادرة و وسيلة النقل.
 - و عند ارتكاب فعل التهريب باستعمال وسيلة نقل:
 - الحبس من عشر سنوات (10) إلى عشرين (20) سنة.
 - مصادرة البضائع محل التهريب و وسائل النقل.
 - دفع غرامة تساوي عشر (10) مرات قيمتي البضاعة المصادرة و وسائل النقل.
 - و عند ارتكاب فعل التهريب مع استعمال سلاح ناري:
 - الحبس من عشر سنوات (10) إلى عشرين (20) سنة.
 - مصادرة البضائع محل التهريب و إن وجدت البضائع المستعملة لإخفاء التهريب ووسائل النقل.
 - دفع غرامة تساوي عشر (10) مرات قيمة البضاعة المصادرة.
- وعند ارتكاب فعل تهريب الأسلحة أو وعندما تكون تلك الأفعال على درجة من الخطورة تهدد الأمن الوطني أو الاقتصاد الوطني أو الصحة العمومية : تكون العقوبة هي السجن المؤبد إضافة إلى المصادرة المنصوص عليها بالمادة 16 من الأمر 06/05 المذكور أعلاه.

المبحث الثاني: ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري:

سنعرض في هذا المبحث بعض الأرقام حول ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري ،وللتذكير فإن هناك صعوبة في الحصول على معطيات حديثة من المؤسسات الشرطية وخاصة في الطرف الراهن بسبب تفشي الجائحة وبالتالي سنستخدم بعض البيانات حول ظاهرة التهريب في حدود الإحصائيات المتاحة لدينا.

المطلب الأول: حجم ظاهرة التهريب في المجتمع:

التهريب ظاهرة تعاني منها العديد من المناطق الحدودية في الجزائر وقد أخذت هذه الظاهرة منحرجا خطيرا بحكم شساعة مساحتها وطول حدودها البرية وصعوبة تضاريسها حيث أصبحت بوابة على الدول الأوروبية وباعتبارها محطة بلدان ساحل افريقيا الفقيرة كل هذا أدى إلى انتشار ظاهرة التهريب وتطورها في السنوات الأخيرة. فجرائم التهريب بأنواعها الخطيرة وأسبابها متعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المناطق الحدودية وأثارها أصبحت واضحة من خلال انتشار الأسواق الموازية، وتغذية الشباب بجميع أنواع المخدرات والعقاقير المهلوسة وكذا تزويد العصابات الإرهابية بالأسلحة والذخيرة بهدف المساس بالاقتصاد الوطني (خلية الاعلام والاتصال لقيادة الدرك الوطني، 2008)⁷

الفرع الأول: حجم ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري

اعتمدنا في هذا الفرع على الإحصائيات التي أفادتنا بها خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني وقد جاءت كما يلي:

جدول رقم (01): يبين توزيع عدد قضايا التهريب خلال الفترة الممتدة من (2005/2013)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد القضايا المسجلة	4319	3908	3922	4332	3989	4546	4625	4506	4254
عدد الأشخاص الموقوفين	5493	3441	3151	2942	2034	2130	1697	1731	1998

المصدر: خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني.⁸

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم (01) أن عدد القضايا المسجلة الخاصة بجريمة التهريب تقدر بمعدل أربعة آلاف قضية في السنة وهذا يدل على أن هذه الظاهرة عرفت منحى تصاعديا في السنوات الأخيرة، كما نلاحظ أيضا تورط عدد كبير من الأفراد في هذه الجريمة التي تمس بالدرجة الأولى الاقتصاد الوطني، حيث يتخذ هؤلاء المتورطين هذا النشاط غير المشروع كحرفة لما تدره عليهم من أرباح طائلة. إن التهريب ظاهرة تعاني منها العديد من المناطق الحدودية في الجزائر وقد أخذت هذه الظاهرة منحرجا خطيرا بحكم شساعة مساحتها وطول حدودها البرية وصعوبة تضاريسها حيث أصبحت بوابة على الدول الأوروبية وباعتبارها محطة بلدان ساحل افريقيا الفقيرة كل هذا أدى إلى انتشار ظاهرة التهريب وتطورها في السنوات الأخيرة. فجرائم التهريب بأنواعها الخطيرة وأسبابها متعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المناطق الحدودية وأثارها أصبحت واضحة من خلال انتشار الأسواق الموازية

،وتغذية الشباب بجميع أنواع المخدرات والعقاقير المهلوسة وكذا تزويد العصابات الإرهابية بالأسلحة والذخيرة بهدف المساس بالاقتصاد الوطني.

ومن بين الآثار الاقتصادية لظاهرة التهريب عدم تحقيق أهداف فرض الضريبة الجمركية على البضائع في الاستيراد ومن أهمها حماية المنتج الوطني ومن خلاله الاقتصاد الوطني، وهذا عن طريق ادخال السلع والبضائع غالبا ما تكون مقلدة أو لا تتوفر فيها المقاييس والمواصفات القانونية المطلوبة إلى إقليم الدولة وعرضها في السوق المحلية دون دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة، فهي بالتالي تباع بأسعار منخفضة مقارنة بأثمان السلع المحلية، ما يؤثر على الصناعات الناشئة، فيتسبب في غلق المؤسسات المحلية وبالتالي تسريح العمال، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة كما يؤثر التهريب على حالة ميزان المدفوعات وما يحدثه من خلل.⁹

الفرع الثاني: المواد المهربة

يستهدف المهربون كل المواد المدعمة من طرف الدولة، مما يجعل عصابات التهريب تجني مبالغ طائلة بالعملة الصعبة، ومن أهم المواد المهربة إلى دول الجوار نلخصها في الجدول الموالي على النحو الآتي:

جدول رقم -02- أنواع المحجوزات الموجهة للتهريب.

2013	2012	2011	الفترة أنواع المحجوزات
1170,856	655,918	215,748	المواد الغذائية(طن)
1488511	1390938	1659840	الوقود(لتر)
690787	415645	1146240	سجائر(علبة)

17137	13303	40844	مشروبات كحولية(قارورة)
8944	5813	2103	أغنام (رأس)
113775	664243	137358	ألبسة(قطعة)
46054	80245	24794	الكثرونك (وحدة)
98297	79851	75947	مواد التجميل (وحدة)
1750974	762688	985064	الحردوات
1216	896	1090	السيارات
القيمة المالية أكثر من 02 مليار دينار			

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم(02) بأن مصالح الدرك الوطني تمكنت من حجز كميات هائلة من المواد الغذائية والتي تتمثل في الزيت والسكر، والطحين، والقهوة، والعجائن بمختلف أصنافها وهذه المواد موجهة للاستهلاك المحلي بينما يلجأ بعض المهربين إلى إخراج هذه المواد خارج الحدود فبهذا السلوك يتم الإضرار بالاقتصاد الوطني وخدمة اقتصاديات الدول التي تستقبل هذه المواد حيث لا تضطر إلى استيرادها بالعملة الصعبة. أما فيما يخص الوقود فإن البيانات توضح بأن هناك نزييف حقيقي لحق بهذه المادة مع العلم أن هذه الأحجام من الوقود الذي تم حجزها بغض النظر عن الكميات التي تمكن أصحابها من إيصالها إلى وجهتها ، كما نلاحظ أيضا ارتفاع في عدد رؤوس الماشية المهربة نظرا للجودة التي تتمتع بها مما يجعلها أكثر طلبا في الدول المجاورة للجزائر كما نلاحظ أيضا أن الأجهزة الإلكترونية هي أيضا أصبحت في قائمة المواد المطلوبة في التهريب حيث تستجيب للمواصفات العالمية والدليل على وجودها في العديد من الأسواق العالمية من جهة ، وسعرها الذي يغري الكثير من المهربين من جهة أخرى.

جدول رقم (03): كمية المحروقات المحجوزة حسب الولايات الأكثر تضررا خلال سنة 2013.

الولايات	كمية المحروقات المحجوزة (لتر)
تلمسان	465339
تبسة	458901
سوق اهراس	169615
الطارف	83405
ولايات أخرى	311251
المجموع	1488511

نفس المصدر السابق.

توضح المعطيات الواردة في الجدول رقم -03- الكميات الهائلة من المحروقات التي تم حجزها من طرف مصالح الدرك الوطني والتي كانت موجهة للتهريب، حيث أن توفر المواد المدعمة يعتبر من العوامل التي تغري المهربين في الاستمرار في ممارسة التهريب، كما نلاحظ أيضا أن معظم الولايات الواردة في الجدول هي ولايات حدودية حيث أصبح السكان في الدول المجاورة يستغنون على الوقود الذي يباع في محطات البنزين ويلجئون إلى اقتناء الوقود الجزائري المهرب لأنه أقل ثمنا.

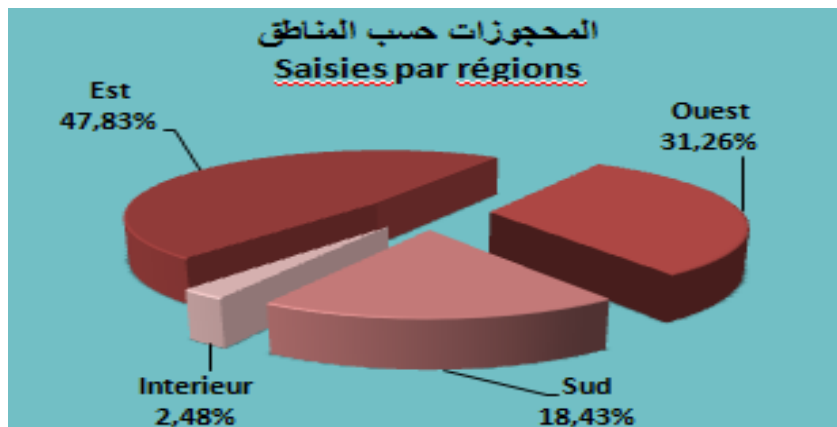
على الجانب الجزائري من الحدود يحصل المهربون على الوقود إما مباشرة من محطة البنزين أو من شاحنات هي جزء من شبكة التهريب ثم يُنقل الوقود إلى منازل تخزين في البلدة الحدودية أو قربها. بعدها بقليل يجري نقل الوقود بشاحنات بيك أب رباعية الدفع إلى مكان آمن بانتظار التسليم المتوقع على الحدود. هذه العملية تتضمن "الكشاف" الذي يراقب تحركات الشرطة والحرس الوطني، والناقل "الحلاب" الذي ينقل البنزين إلى مرآب التخزين ثم لاحقا إلى منزل آمن، والمهرب نفسه "القنطرة" الذي يستلمه ثم ينقله إلى الحدود¹⁰

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري:

تعتبر المناطق الحدودية الغربية والشرقية من أكثر المناطق تضررا من ظاهرة التهريب وقد جاءت النتائج كما يلي:

الفرع الأول: توزيع القضايا والمحجوزات المتعلقة بالتهريب حسب المنطقة

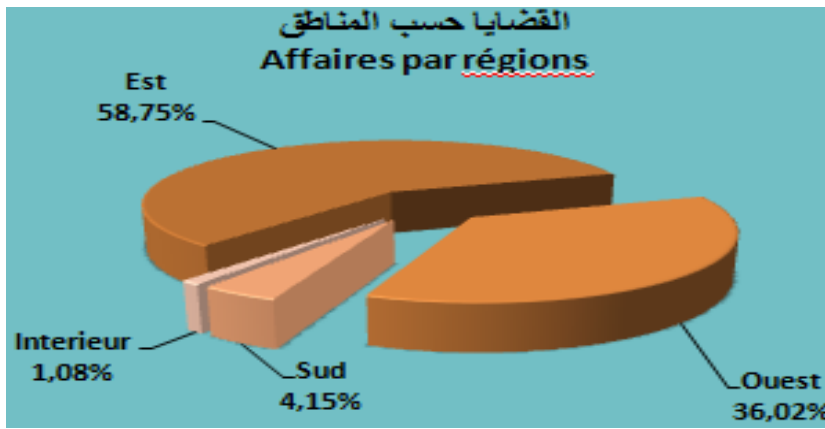
الشكل رقم 01: توزيع المحجوزات حسب المناطق.



نفس المصدر السابق.

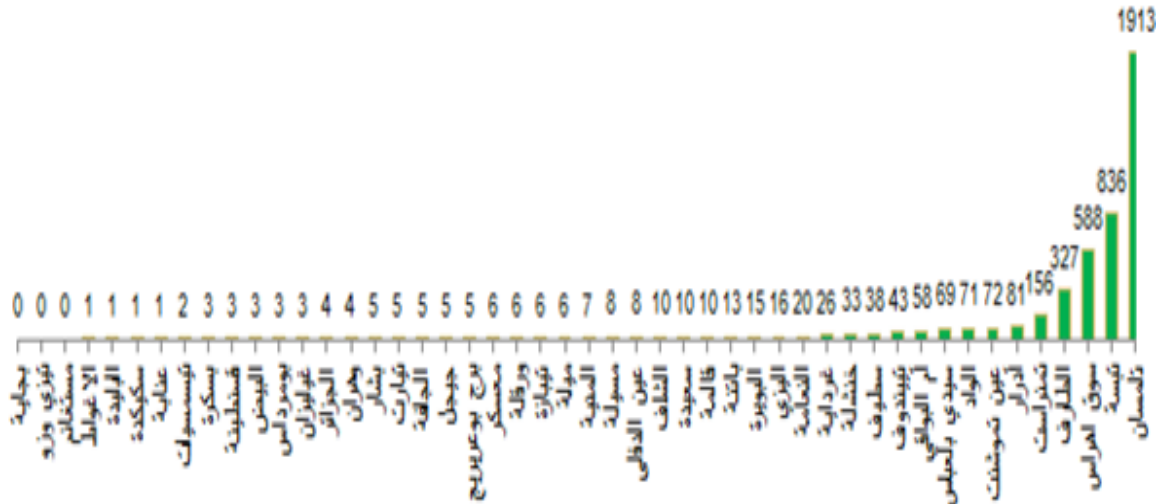
توضح البيانات الواردة في الشكل رقم -01- حجم المحجوزات حسب المنطقة فهي تشمل مختلف المواد الضرورية مثل المواد الغذائية، والمواد الطاقوية كالوقود ، كما تشمل أيضا عمليات التهريب على المواد الممنوعة كالأسلحة، والمخدرات، وتشير البيانات أيضا أن المناطق الحدودية الغربية والشرقية هي من أكثر المناطق تضررا من هذه الظاهرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الموقع الجغرافي الذي يجمع الجزائر بتلك الدول، وكذلك يوجد عامل السعر فشرء المهريين للسلع في الجزائر بأسعار مدعومة وغلاء تلك السلع في الدول المجاورة يغري المهريين في مواصلة هذا النشاط حيث تتمكن من تحصيل اموال طائلة وبالعلة الصعبة.

الشكل رقم 02: يبين توزيع القضايا حسب المنطقة.



توضح البيانات الواردة في الشكل رقم (02) بأن ظاهرة التهريب تتركز أساسا في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية للوطن ، سواء تعلق الأمر بكمية المواد المحجوزة أو عدد القضايا المسجلة والسبب المباشر في تفشي هذه الظاهرة في هاتين المنطقتين يرجع بالأساس إلى كونها مناطق حدودية مع دولتين مجاورتين للجزائر، حيث يلجأ بعض الشباب الذي يعاني البطالة في هذه المناطق إلى ممارسة هذا النشاط غير المشروع لما يمكن صاحبه من الربح السهل والسريع. وهذا ما يدعو إلى الالتفات إلى هذه المناطق من خلال تسطير برامج التنمية الشاملة لفك العزلة عن تلك المناطق من جهة ، وتوفير مناصب الشغل للسكان والتي من شأنها أن تجنب الشباب في الوقوع في مخالف عصابات التهريب.

-الشكل رقم 03: توزيع قضايا التهريب حسب الولايات خلال سنة 2012.



تعتبر ولاية تلمسان من أكثر الولايات تضررا من ظاهرة التهريب، حيث تشهد انتشارا واسعا لهذه الظاهرة على الشريط الحدودي الغربي للدولة الجزائرية، فقد عرفت في الفترة الأخيرة عمليات تهريب واسعة لمختلف السلع منها على وجه التحديد مادتي البنزين والمازوت التي يكثر عليها الطلب في الدولة المجاورة باعتبارها ليست دولة منتجة للنفط، وهذا ما يحفز بعض الأفراد إلى ممارسة هذا النشاط غير المشروع، وتتركز ظاهرة التهريب بولاية تلمسان أساسا في القرى المتاخمة للشريط الحدودي التابعة، حيث يسجل فيها عدد كبير من القضايا المتعلقة بالتهريب (أنظر إلى الخريطة رقم 01 في الملاحق)

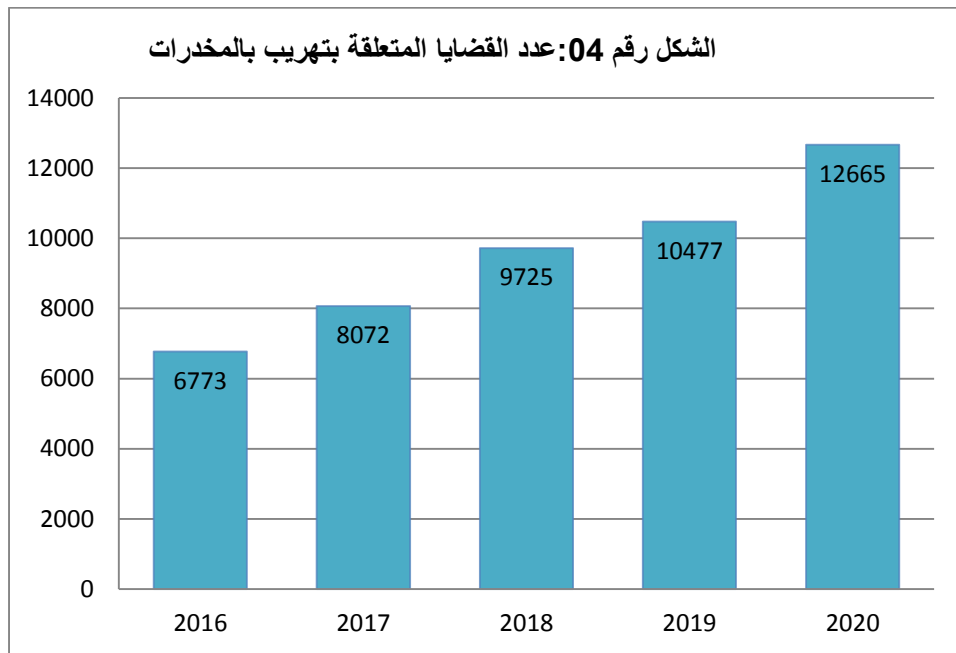
ومن أهم العوامل التي تساعد في تفشي هذه الظاهرة نوجزها فيما يلي:

- انتشار البطالة في هذه المناطق يصبح البديل هو الانسياق وراء هذا النشاط غير المشروع.
- العلاقات الاجتماعية التي تكونت بين سكان تلك المناطق سواء كان ذلك من الجانب الجزائري أو سكان الدولة المجاورة والتي أفضت إلى علاقات المصاهرة (بين سكان الدولتين)
- علاقات المصاهرة نتجت عنها صلات القرابة.
- صعوبة تتبع تلك الشبكات نظرا لتركيبها الاجتماعية.

أما عدد القضايا التي تم تسجيلها على مستوى ولاية تبسة فيما يتعلق بالتهريب يتضح أن القرى المتاخمة للشريط الحدودي (أنظر إلى الخريطة رقم 02 في الملاحق) منها المواد ذات الاستهلاك الواسع سواء كانت مواد غذائية كالزيت والسكر، والسميد، أو مواد طاقوية كالبنزين والمازوت، وكذلك يتم تهريب رؤوس الماشية، والجدير بالذكر أن المناطق الحدودية التي أشرنا إليها سابقا تفتقر إلى مظاهر التنمية بالإضافة إلى أنها ليست مناطق ذات طبيعة فلاحية حتى تستغل في الزراعة وهذا ما يدفع بالعديد من الشباب إلى ولوج عالم التهريب.

أما في ولاية سوق اهراس فإن ظاهرة التهريب تتركز أساسا في المناطق الملاصقة للحدود التونسية حيث تسجل أغلب القضايا، ومن أهم الأساليب المتبعة في التهريب حسب التقارير الصادرة من خلية الإعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني نذكر منها ما يلي:

- يستعمل المهربون المسالك الجبلية والطرق الريفية التي تتميز بتضاريسها الوعرة على طول الشريط الحدودي.
- نقل البضائع باستعمال الدواب.
- استعمال سيارات ذات الدفع الرباعي.
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة.



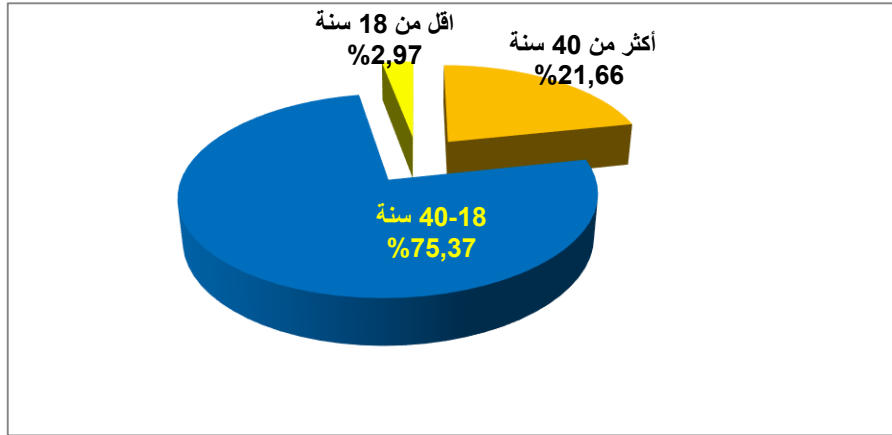
المصدر: الديوان الوطني لمكافحة الاتجار بالمخدرات الحصيلة السنوية (2016-2020)¹¹

يبين الشكل رقم 04 عدد القضايا المسجلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2016-2020 و المتعلقة بتهريب المخدرات، وتبين المعطيات الارتفاع المتزايد لهذه الظاهرة خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث تحاول عصابات التهريب نقل أكبر كمية ممكنة عبر الحدود الجزائرية المغربية، بالرغم من تشديد الرقابة على مستوى الحدود المشتركة بين البلدين، وينجم عن هذه الظاهرة نتائج مدمرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال انتشار ظاهرة الادمان في أوساط المجتمع وكذلك انتشار ظاهرة تبييض الأموال حتى تتمكن تلك العصابات من طمس آثار الجريمة من خلال اللجوء إلى ممارسة العديد من الأنشطة التجارية.

الفرع الثاني: الخصائص الديمغرافية للمتورطين في جرائم التهريب

ورد في التقرير السنوي الخاص بالحصيلة السنوية للجريمة المنظمة الصادر من خلية الاعلام والاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني توزيع الأشخاص الموقوفين في قضايا التهريب موزعين حسب السن والوضعية الاقتصادية وهذا ما تبينه الأشكال الآتية:

الشكل رقم (05): يبين توزيع الأشخاص الموقوفين في قضايا التهريب حسب شريحة العمر.

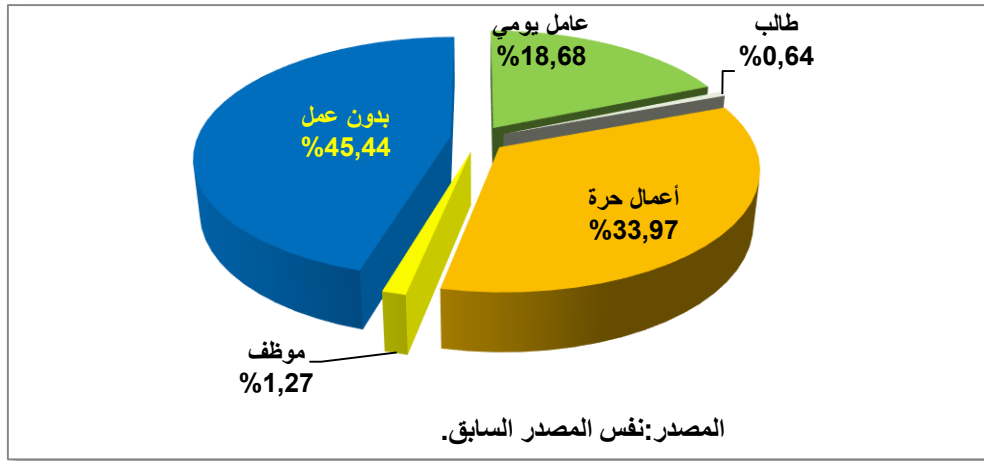


المصدر: خلية الاعلام والاتصال بقيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

حسب البيانات الصادرة من خلية الاعلام والاتصال بقيادة الدرك الوطني (Point de presse 2013) يتضح بأن 75.37% من الأشخاص الموقوفين في قضايا التهريب أعمارهم تتراوح بين 18-40 سنة، وأن 21.66% تفوق أعمارهم الـ 40 سنة، بينما فئة الأقل من 18 سنة تقدر بـ 2.97%، وبالنظر إلى هذه المعطيات يتبين لنا انسياق الكثير من الشباب في هذه النشاط غير المشروع وخاصة عندما ينجحون في تمرير الشحنات الخاصة بالمواد المهربة وحصولهم مقابل ذلك على مبالغ مالية معتبرة وهذا ما يشجعهم على مواصلة هذا النشاط الإجرامي.

إن معظم سكان المناطق الحدودية لا يعتبرون هؤلاء الشباب بأهم مهربين أو كما يطلق عليهم تسمية "القنارية" فهم يفضلون تسميتهم بالتجار أو المفاولين¹² (international crissis group, 2013, p11)

الشكل رقم (06): يبين توزيع الأشخاص الموقوفين في قضايا التهريب حسب الوضعية المهنية.



نفس المصدر السابق.

توضح الأرقام المتعلقة بالوضعية المهنية للموقوفين بأن شريحة واسعة منهم ينتمون إلى فئة البطالين (45.44%)، فالبعض منهم يسهل استدراجهم من طرف بارونات التهريب مستغلين بذلك وضعيتهم المادية المزرية، وخاصة في المناطق الحدودية التي تفتقر لمظاهر التنمية فيستسلم هؤلاء الأفراد (البطالين) إلى الإغراء من خلال ما يجنونه من مالوعندما تتغير وضعيتهم المادية سيظهر ذلك جليا من خلال امتلاكهم لعقارات وسيارات تجعلهم كقدوة أو نموذج على مستوى المجتمع المحلي مما سيدفع بالعديد من الأفراد للانخراط في هذا النشاط غير المشروع بدافع التقليد لكي يحققوا ما حققه أقرانهم.

كما توضح البيانات أيضا أن أصحاب المهن الحرة يتورطون بشكل أكبر في جريمة التهريب (33.97%) بالرغم من امتلاكهم لمهن تمكنهم من كسب قوت يومهم إلا أن الجشع وحب المال يدفعهم إلى ولوج عالم الجريمة من أجل الكسب لأكبر قدر من المال وبأسهل طريقة، والجدير بالذكر أن سيكولوجية المهرب تركز على الثمن الذي يجنيه بغض النظر على المادة التي يهربها أي بمعنى أنه ليست لديه قيم أو معايير توجه سلوكه بل المال هو المحرك الرئيسي لسلوكاته، فالיום قد يعرض عليه تهريب الوقود فيقبل بذلك، وفي اليوم الموالي إذا عرض عليه تهريب المخدرات بثمن أكبر فهو يقبل بدون تردد، ونفس الشيء ينطبق على المواد الخطيرة الأخرى كالأسلحة والذخيرة، وبالتالي يصبح هذا النشاط المجرّم قانونا لا يشكل فقط تهديدا للاقتصاد بل للأمن القومي برمته.

خاتمة:

في ختام هذا المقال نستطيع القول بأن جريمة التهريب تشكل تهديد مباشر للاقتصاد الوطني، حيث تمس جميع المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية، حيث تسعى الدولة إلى توفيرها بأسعار مدعومة حفاظا على القدرة الشرائية من خلال دفع فاتورة باهظة في عملية استيراد تلك المواد، بينما تسعى الشبكات الإجرامية المتخصصة في التهريب للاستفادة من هذا الدعم مسببة في خلخلة النظام الاقتصادي المحلي بخلق فجوات مالية هائلة تتمثل في تهريب سلع تم اقتناؤها بالعملة الصعبة وعدم دفع الضرائب نظير تلك العمليات المشبوهة، وعليه فإننا سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة على النحو الآتي:

- تعتبر المواد الحيوية (الغذائية بشتى أصنافها، والمواد الطاقوية) من أكثر المواد عرضة للتهريب، حيث يكثر عليها الطلب في الدول المجاورة.
- ارتفاع في قضايا التهريب خلال فترة الدراسة.
- المناطق الحدودية الشرقية والغربية هي أكثر المناطق تضررا من ظاهرة التهريب.
- شساعة الشريط الحدودي مع دول الجوار يُصعب من مهام الأجهزة الأمنية في محاربة الظاهرة وهذا ما يتطلب توفير العنصر البشري والتكنولوجي من أجل نجاعة أكبر في مواجهة هذا النشاط غير المشروع.
- التواصل الجغرافي بين دول المجاورة للجزائر نتج عنه اتصال اجتماعي من خلال علاقات المصاهرة.
- علاقات المصاهرة بين سكان الدول المجاورة نتج عنها صلات القرابة مما يصعب على السلطات المحلية مجابهة هذه الظاهرة لأنها تتم في إطار عائلي صارم.
- ارتفاع لافتي قضايا تهريب المخدرات خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- من أكثر الفئات الاجتماعية تورطا في جرائم التهريب هم الشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 18-40 سنة.
- فئة البطالين، وفئة الأشخاص الذين يمارسون أعمال حرة هم أكثر تورطا في قضايا التهريب.

التوصيات:

- 1- تسطير برامج تنموية في المناطق الحدودية وتوفير جميع المتطلبات المشروعة للسكان في تلك المناطق.
- 2- توفير مناصب الشغل للشباب باعتبارها الفئة الأكثر عرضة لممارسة التهريب نظرا للظروف الاقتصادية المزرية التي يعيشون فيها.
- 3- توفير كل الوسائل اللوجيستية لقوات حرس الحدود باعتبارها صمام الأمان للمجتمع من خلال محاربتها لجميع الأنشطة الإجرامية في مناطقنا الحدودية.

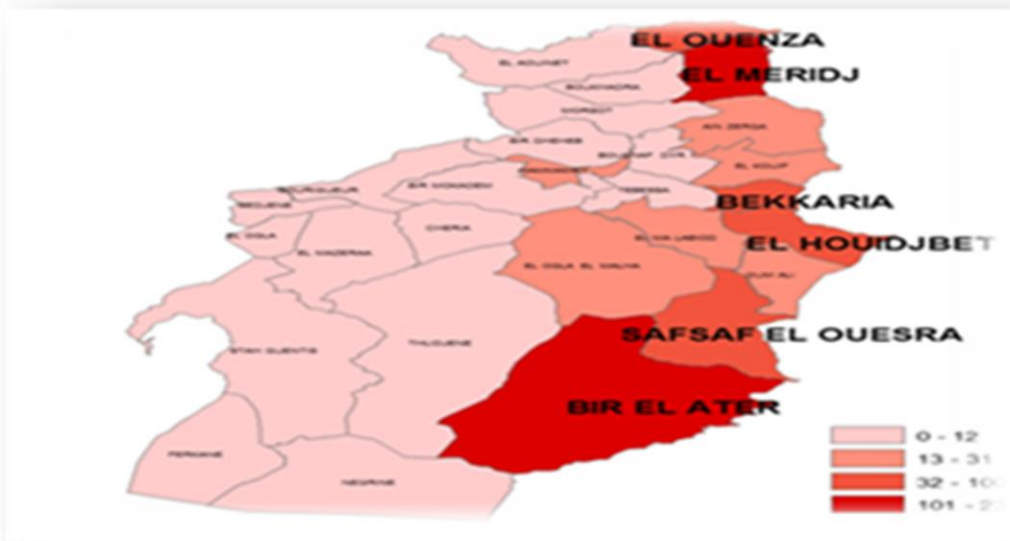
الملاحق:

خريطة رقم (01) تبين توزيع ظاهرة التهريب في ولاية تلمسان



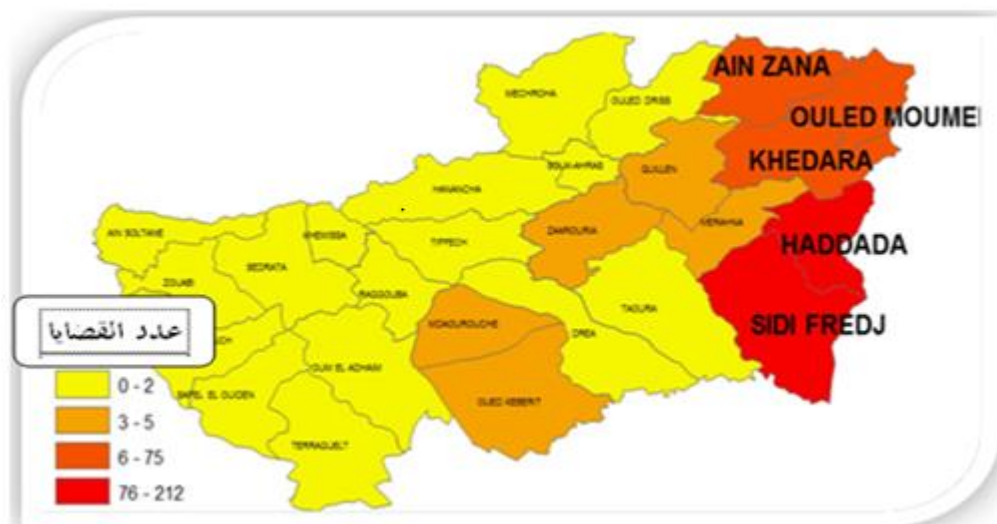
نفس المصدر السابق

خريطة رقم (02) توزيع قضايا التهريب في ولاية تبسة



نفس المصدر السابق.

خريطة رقم 03: توزيع قضايا التهريب في ولاية سوق اهراس



نفس المصدر السابق.

المراجع:

- ¹ عوض الكركي، أحكام التهريب الجمركي في التشريع الأردني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، قسم القانون العام، الأردن، 2004.
- ² نوال باهي، عبد المالك مهري، نوفل سمالي، ظاهرة التهريب كأحد أبرز معوقات تنمية وتطوير المناطق الحدودية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون، الجزائر، العدد الثالث، 2018، صص 42-55.
- ³ بوطالب براهيم، مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، صص 12-13.
- ⁴ عبد الطيف محمد رعد، جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد-دراسة مقارنة بين التشريع الأردني والعراقي، قسم القانون العام جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص 30.
- ⁵ محمد النبهان، محمد فاروق، مكافحة الإجرام المنظم، الرياض، جامعة نايف للشؤون الأمنية، 1989، ص 45.
- ⁶ الجمارك الجزائرية، العقوبات المقررة لجرائم التهريب، تم الاطلاع عليه يوم 10-08-2021، من خلال الرابط: <https://douane.gov.dz/spip.php?article210>
- ⁷ قيادة الدرك الوطني، خلية الإعلام والاتصال، التهريب في المناطق الحدودية، 2008.
- ⁸ خلية الاعلام والاتصال، الحصيلة السنوية لجريمة التهريب للفترة 2005-2013، قيادة الدرك الوطنين الشراقة، الجزائر.
- ⁹ صالح بوكروح، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 28 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص 10.

¹⁰ داليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر، تم نشره يوم 18-09-2020، تم تصفحه يوم 25-06-2021. على الرابط:

<https://carnegie-mec.org/2020/09/18/ar-pub-82578>

¹¹ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، وزارة العدل الجزائرية، الحصيلة السنوية 2020-2016.

¹². international crises group,(2013)la Tunisie des frontières djihad et contrebande, rapport moyen orient Afrique du nord.